في الاشتراكية العربية

بقلم فؤاد الركابي

اصبحت القوى الاشتراكية في الوطن العربي تمارس الان تاثيرا اساسيا كبيرا على حركة المجتمع العربي وتطوره وعلاقاته الدولية .

لهذا يحق لنا ان نتساءل عن السبيل الاشتراكي الذي تتجه اليه الامة العربية ، وكيف تستطيع ان تجعل المواطن العربي سيد مجتمعه ، وان تحرره من الاستغلال وتحقق له الحرية والسعادة .

ان الاجابة عن اسئلة كهذه تكمن ، بصورة اساسية ، في توضيح معالم الطريق العربي الى الاشتراكية .. او ما نسميه اليوم بالاشتراكية العربية .

ان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتحالف شتى عوامل التاريخ على خلقها في الوطن العربي ، هي نقطة الانطلاق الاساسية في فاعليات الفكر العربي الاشتراكي . ان هذه الظروف هي المنبع الاساسي المباشر للفكر العربي الاشتراكي ، اما النضال من اجل اقامة المجتمع العربي الاشتراكي فيتمثل بالاشراف الواعي على تطور الصورة الاجتماعية وعلى وجهة هذا التطور .

فالصورة الاساسية ، الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تطل علينا من اطار المجتمع العربي هي الصورة التي رسمتها وثبتت ملامحها عوامل التاريخ الطويل للجماهير العربية التي خنقت امالها ومطامحها طويلا والتي مارست القوى العربية الثورية ارادة التغيير منذ ان طويل .

وفي الاونة الاخيرة .. في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت في العالم وفي الوطن العربي .. لقد تأكد وبرز امامنا دور الجماهير العربية واضحا في تغيير الصورة داخل اطار المجتمع العربي ، كما تأكد وبرز امامنا الوعي الاشتراكي كقوة فعالة مؤثرة في صفوف كثير من قطاعات الشعب .

وان تغييرات اساسية وجوهرية قد طرأت على طرائق الحياة الواقعية والفكرية وعلى القيم والمفاهيم الاخلاقية وعلى المسالك والمواقف والتصرفات .

ان العناصر التي خلفتها عهود التاريخ المظلم وبقايا عهود التخلف الاجتماعي ، ما تزال تعمل مؤثرة فاعلة في اطار المجتمع العربي المعاصر ... ما تزال تغذي كثيرا من المظاهر السياسية والاجتماعية والفكرية .

ان الفكر الاشتراكي العربي ما زال حتى اليوم في مراحله الاولى، وهو اذ يشرف اليوم على الدخول في مراحل التطبيق والبناء ، الا انه في الحقيقة والواقع ما زال بحاجة الى توسيع مفاهيمه وتعميقها بحيث يكون قادرا على طرح المناهج التخطيطية للمجتمع العربي الجديد .

وان هذه المرحلة المزدوجة التي يعيشها الفكر الاشتراكي العربي، مرحلة الهدم والتقويض ومرحلة التطبيق ، ان هذه المرحلة تعتبر من اخطر واهم المراحل التي يمر بها الفكر الاشتراكي العربي .

ان الاشتراكية في الوطن العربي لم تعد مجرد افكار واتجاهات نظرية ،فلقد اخذت الاشتراكية طريقها للتطبيق ضمن الظروف الاجتماعية التي تتميز بها الامة العربية اليوم .

فلكل مجتمع من المجتمعات الانسانية ظروفه وتاثيراته المختلفة من العوامل الاجتماعية والمادية والمعنوية ، ولا بد للفكر الاشتراكي ـ كفكر انساني حي واقعي ـ ان يتاثر بهذه الظروف والشروط وان يصل الى استنتاجات ومواقف ذاتية متباينة .

ان كل امة من امم العالم ترى الاهداف الاشتراكية من خلال الظروف الموضوعية والذاتية الخاصة بها ، بل واكثر من ذلك ،تستنبط الوسائل الخاصة الكفيلة ببلوغ هذه الاهداف ، بيد ان ذلك لا يعني ، ولا باي معنى من المعاني ، الانغلاق عن تجارب الامم الاخرى او عدم الافادة منها في اغناء التجربة القومية ، بل على العكس من ذلك ، فان التطور الاشتراكي ، في كل امة من الامم ، يضع التجارب الاشتراكية الاخرى لدى الامم الاخرى في خدمة التجربة القومية الخاصة ويعينها ويطور جوهرها باستمرار .

ان الاشتراكية المعاصرة ليست شكلا جامدا ، كما ان الطريق لبلوغها ليس طريقا واحدا مفروضا فرضا مسبقا .

ان تباين المجتمعات البشرية وتباين تجاربها التاريخية واختلاف ظروفها الموضوعية والذاتية ، يخلق عددا من التناقضات الداخلية المختلفة لابد وان تعكس اثرها العميق على الاشتراكية نفسها وعلى تطورها ووسائل تطبيقها .

فعندما تبدا الخطوات الاولى في طريق البناء الاشتراكي لا بد وان تواجه قوى الشعب العاملة عددا من العوامل الاجتماعية الخاصة، وتؤثر في شكل العلاقات الاشتراكية وتحدد طريق البناء الاشتراكي وسرعة الانجازات الاشتراكية .

فالامة العربية اليوم بمجتمعها المجزأ المتخلف الذي يعاني من الانظمة الرجعية اقطاعية وراسمالية استغلالية ، تعيش ظروفا ذاتية من العوامل الاجتماعية والمادية ،وهي تدرك اهدافها الاشتراكية من خلال هذه الظروف والعوامل ، ومن خلال التناقضات الداخلية التي تختلف في حدتها وشكلها عن التناقضات الداخلية الاخرى التي تعيشها الامم الاخرى وخاصة تلك التي قطعت اشواطا في مضامير التصنيع والتقدم الحضاري .

ان الاشتراكية بما تقدمه لجميع المجتمعات البشرية من عطاء انساني وبما تقدمه من امكانية تطويرها والقضاء على تناقضاتها الداخلية والخارجية تعتبر اليوم الحل الانساني الاعلى والاعمق ، والذي جاء حلا ارفع ، بمستواه وبقيمته الانسانية من جميع الحلول الاقتصادية والاجتماعية الاخرى .

والامة العربية ، ككثير من امم العالم ، تعرضت لالوان من القهر والاستغلال على يد الاستعمار الذي خلقته الاحتكارات الراسمالية ومارسته الدول التي سيطرت على السلطة فيها هذه الاحتكارات . كما تعرضت للقهر والاستغلال على يد الرجعية الحاكمة التي دفع بها الاستعمار للسلطة وموّلها ودعمها بمختلف الامكانيات المتوافرة لديه ، لتكون ، ادانه في تحقيق المزيد من الاستغلال وقمع اية حركة تبدر لمقاومة هذه الالوان من القهر والظلم والاستغلال .

وفي ظل القهر والاستغلال وفي ظل التناقضات التي ازدادت حدتها يوما بعد يوم ، تطور النضال الشعبي في مدارج الفكر وعلى صعيد الواقع حتى بلغ اخيرا درجة من الوعي والعمق استطاع معهما لا ان يكتشف ان الاشتراكية هي الحل الحتمي لمشكلته الاجتماعية والانسانية فحسب ، بل واكثر من ذلك ، استطاع النضال العربي ان يحقق انتصارات ضخمة وضعت السلطة في اكثر من جزء من الوطن العربي بيد طلائع هذا النضال التي تتخذ من الاشتراكية العربية هدفا اساسيا من اهدافها .

وهنا يحق لنا ان نتساءل : هل الاشتراكية العربية اتجاه خاص بجوهره وهدفه ؟ ام انها المبدا الانساني الشامل الذي يتخذ طريقه ووسائله واشكاله ، وفقا لمقتضيات الشروط والظروف القومية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية في المجتمع العربي ؟ بكلمة اخرى: هل هناك مبدا اشتراكي واحد في جوهره ؟ ام هناك مبادىء اشتراكية متباينة في جوهرها ؟

ان اهداف الاشتراكية واغراضها واحدة ، ولكن الانسان يدرك اهدافها واغراضها بطرق مختلفة ، وفقا للشروط والظروف الذاتية والموضوعية لكل امة من الامم ويتخذ لها وسائلها المختلفة ايضا .

ان الامة العربية تعيش اليوم في ظل ظروف واوضاع اقتصادية واجتماعية متخلفة وعلى درجة ضئيلة من الحركة التطورية ، بالنسبة لما حققته بعض الامم الاخرى من تطوير في ظروفها واوضاعها الخاصة .

وامام هذه الحقيقة لابد لنا ان نعترف ،بان عملية البناء الاشتراكي التي تتطلع اليها الجماهير العربية وتعمل من اجلها ، عملية طويلة وشاقة . ولعل المسألة الاساسية المطروحة على صعيد التطور الاشتراكي في أي مجتمع مختلف ، كمجتمعنا العربي ، هو اقامة اساس اقتصادي ثابت ومتين بوسعه ان يحتمل عمليات البناء الاشتراكي الطويل العديدة والضخمة .

على ان الاشتراكية باهدافها واغراضها ، تظل واحدة وان اختلفت طرقها وتباينت وسائلها .

على ان الاشتراكية باعتبارها مبدا يتصف بالشمول الانساني ، فهي تساوي في القيمة الانسانية بين الانسان واخيه الانسان وترفض اي تباين في الدرجات الانسانية التي فرضتها عهود الاستغلال والاستعباد على المجتمعات البشرية .فالاشتراكية بهذا المعنى تتيح للانسان ملكية انسانية وممارسة هذه الانسانية بشكل خصب خلاق .

ان الاشتراكية تؤمن بالارادة الواعية للانسان وبقدراته العظيمة على التعبير عن هذه الارادة ، من خلال منحه فرص الاختيار المسئول .

لقد تعطلت ارادة الانسان الواعية وحرم فرص الاختيار المسئول بفعل قيود الاستغلال والاستعباد التي حرمته المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات لذا فقد استهدفت الاشتراكية تحطيم هذه القيود ، وتحطيم مجتمع الاستغلال وتصفية النظام الراسمالي باعتباره الاساس المادي للاستغلال في المجتمعات الحديثة ، واقامة المجتمع اللاطبقي الذي يحقق الشروط العادلة للانسان .

ان التساوي في القيمة الانسانية بين الانسان واخيه الانسان والغاء التباين في الدرجات الانسانية ووضع انسانية الانسان بين يديه لممارستها بشكل مبدع خلاق ، لا يمكن ان تتحقق في عالم يعاني من استغلال طبقة لطبقة اخرى في ظل الاستعمار ... ان جميع هذه المبادىء الانسانية تظل احلاما ذهبية عسيرة المنال ، ما لم تبدا الاشتراكية في تصفية جميع انواع الاستغلال وصوره .

ولكن ما هو السبيل الى تصفية الاستغلال من المجتمع ؟

ان صفة المجتمع او النظام الاجتماعي ، تتقرر بالشكل الذي تكون عليه ملكية وسائل الانتاج في هذا المجتمع . وان الاستغلال يتنامى ويتضاعف ليؤلف رأس المال ورأس المال المحتكر ، الذي ليس هو الا عملا انتاجيا بيد حفنة تضاعف تكديس الاعمال الانتاجية في حلقة مفرغة ، ولن تتحقق تصفية الاستغلال الا بالغاء الاسباب والشروط المادية التي يعتمد عليها الاستغلال . وبكلمة اخرى ، يجب البدء في تصفية القاعدة الاقتصادية التي يستند اليها مجتمع الاستغلال كخطوة في سبيل القضاء على جميع اسباب الاستغلال ودواعيه ، ومن ثم اقامة القاعدة الاقتصادية التي تصلح ان تكون اساسا ماديا تقوم عليه المؤسسات والابنية الاخرى في مجتمع اللا استغلال .. مجتمع اللاطبقية ... المجتمع الاشتراكي .

وان الطريق الى تصفية القاعدة الاقتصادية في مجتمع الاستغلال الذي تكون فيه ملكية وسائل الانتاج ، بشكل ينتهي الى تراكمات متزايدة من العمل ... ان الطريق الى ذلك هو في الغاء الملكية الخاصة المستغلة ... الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لتحل محلها الملكية العامة لوسائل الانتاج وادارتها ادارة ديموقراطية وتحقيق التكافؤ في الفرص امام الكفاءات الفردية . فملكية الشعب لوسائل الانتاج هي التي تحول دون تكدس العمل وظهور راس المال الصناعي او رؤوس الاموال المستغلة الاخرى ، مع الاعتراف بان ملكية الشعب لوسائل الانتاج بشكل تام ونهائي تسبقها مراحل متعددة منها مرحلة التخطيط ومنع التنافس الفردي المطلق او اقامة المشاريع التعاونية او ملكية الدولة لوسائل الانتاج وغير ذلك .. وكلها مراحل تضع الاساس المادي للبناء الاشتراكي والغاء الاستغلال وتصفية العلاقات القائمة في مجتمع استغلال وتقويض المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحمي الاستغلال وتؤكده .

ان الامة العربية تعيش ظروفها الخاصة ... الظروف التي تكونت في واقعها خلال عملية التاريخ الطويلة ،لذا فان النضال من اجل اقامة المجتمع الاشتراكي في الوطن العربي يرتبط ارتباطا عضويا لا انفصام له ، بالنضال من اجل الاهداف العربية الاخرى وفي طليعتها النضال من اجل الوحدة العربية .

وفضلا عن ذلك فان الامة العربية تعاني من عوامل التخلف مايؤكد ان الهدف الاول للعمل الاشتراكي هو العمل على اقامة اساس اقتصادي ثابت ومتين يمكن ان يحتمل البناء الاشتراكي الضخم ويؤمن رسوخه ونطوره باستمرار .

فالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية ما زالت تعاني من وطاة التخلف وما زالت الفجوة هائلة وعميقة بينها وبين من سبقها من الامم الاخرى في مضامير التقدم ومجالات التطور .

وان هذا الواقع العربي بما يحمله من عوامل التخلف ومظاهره ليفرض صعابا كبرى واثقالا رازحة على العمل الاشتراكي ، من شانها ان تجعل عملية البناء الاشتراكي عملية شاقة وطويلة ... من شانها ان تجعل الخطوات في طريق الاشتراكية خطوات عديدة مديدة في الطريق الطويل ونفرض عليها ، في البداية الوانا من التسويات وضروبا من التوفيقات تتميز بها عادة مراحل الانتقال التي تتشابك وتختلط فيها ملامح النظام القديم بملامح النظام الجديد .

فليس غريبا في مثل هذه الحال ، بل انه لمن طبائع الاشياء ، ان نجد ونحن نخطو الخطوات الاشتراكية الاولى بعض البقايا المتخلفة من العلاقات الانتاجية القديمة وبعض قوانين توزيع البضائع والسلع ، كما نجد البعض من بقايا التناقضات العدائية في المجتمع تتداخل ما بين المراحل الاخيرة من المجتمع الذي يلفظ انفاسه الاخيرة والمجتمع المشرف على مولده الجديد .

وليس غريبا ايضا بل من طبائع الاشياء ، ان يضطر العمل الاشتراكي في مراحله الاولى ، ومن اجل اقامة اساس اقتصادي متين يعتمد عليه صرح الاشتراكية الضخم ـ الا يمس مثلا بعض الملكيات البورجوازية بل يكتفي بتحديدها او توجيهها لصالح التطور والنماء .

فاقامة الاساس الاقتصادي الراسخ امر جوهري ، لا يصح اغفاله في أي ظرف من الظروف بالنسبة لاية خطوة نحو البناء الاشتراكي ، لاسيما في الاقطار المتخلفة غير المصنعة .. بل واكثر من ذلك ان اقامة هذا الاساس تحدد ، والى درجة كبيرة ، طبيعة المراحل الاولى في البناء الاشتراكي .

وان اقامة هذا الاساس الاقتصادي المتين يتطلب تجميع وتنظيم الثروات القومية المدخرة ، بمختلف اشكالها ، وتوجيهها والافادة منها والعمل على تنميتها ، على اساس من التخطيط الاقتصادي العلمي الذي يفيد من جميع التجارب والخبرات العلمية الحديثة وعلى اساس من التوجيه الواعي الذي يسير بهذه التنمية سيرا متطورا ، طبقا للظروف والشروط المادية والاجتماعية ، وذلك من اجل بناء اقتصادي اشتراكي .

ان التخطيط العلمي لتنمية الانتاج يقتضي وضع البرامج الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتنمية الانتاج وزيادة الدخل القومي

على اساس يستوحي الشروط والملامح الاساسية من سياسية واقتصادية في المجتمع تلك الشروط والملامح التي تختلط وتتشابك في مراحلها الاولى عند النقطة التي تلتقي فيها بقايا النظام القديم ، بقيمه ومفاهيمه وتناقضاته ، مع طلائع النظام الجديد .

ان الاقتصاد الاشتراكي يعمل من اجل زيادة الانتاج وتنمية الثروة القومية وتوزيع فائض العمل على اساس يحقق العدالة ويمنع الاستغلال.

ان تحقيق الكفاية والعدل ... زيادة الانتاج وعدالة التوزيع هما طريق اقامة المجتمع العربي الجديد ... طريق الاشتراكية العربية التي ترفض الاستغلال ، والاستعباد ، وتساوي في القيمة الانسانية بين الانسان واخيه الانسان ، والتي تتيح للانسان ملكية انسانيته وممارسة هذه الانسانية بشكل مخصب خلاق ـ كما اشرنا من قبل ـ .

هدف الاشتراكية اذن ،فضلا عن عدالة التوزيع ، هو العمل على توسيع قاعدة الثروة القومية وتنميتها ..

ولكن ينبغي علينا ان ندرك ادراكا واقعيا جميع المصاعب والعوائق التي طرحتها العملية التاريخية الطويلة في واقعنا العربي ... علينا ان ندرك ان جميع مدخرات الثروة القومية وتنميتها ليست عملية سهلة يسيرة المنال .. انها عملية شاقة لا يمكن ان تتم بين ليلة وضحاها وان قلب الاسس الاقتصادية والتغلب على العوز والصعاب المادية ومن ثم قلب الوعي الاجتماعيالذي نشا في ظل ظروف الاستغلال والفقر والاستعباد ، والذي كان منبعا لمفاهيم وقيم متخلفة ، وانانيات فردية وتيارات ايديولوجية رجعية وقيام مؤسسات على ارض يسودها الاستغلال ، كل ذلك لابد له من عمل طويل دائب مستمر يعي الواقع الاجتماعي بكل شروطه وملامحه ومقوماته ، ويعرف كيف يمكنه التغلب على هذه العوائق المطروحة في الطريق بالعمل الثوري المتطور من اجل المضي رويدا رويدا ، وبكل عزم وتصميم ثوريين ،في طريق البناء الاشتراكي لاقامة صرحه على اسس ثابتة ورابخة قادرة على التطور .

علينا ان نعي كل ذلك ، وان نعي بان الشعارات الاشتراكية التي تطرح في مراحل النضال من اجل التقويض والهدم ، لا يمكن ان تتحقق دفعة واحدة بين ليلة وضحاها ... ان عصا الساحر يبطل مفعولها امام ضخامة التحول الاشتراكي العظيم ...

وان الاقدام على تحقيق البرنامج الاشتراكي او جزء كبير منه دفعة واحدة يشترط ان يكون عملا ثوريا ، اذ قد يكون هذا العمل عملا تخريبيا ، يعزض المجتمع للهزات العنيفة وقد ينتهي الى خسارة القضية ككل ما لم تتهيأ القواعد المادية والفكرية اللازمة لنجاحه وضمان تطوره الدائم .

ان النظام القديم بما يحمله هذا النظام-من قيم ومباديء ومفاهيم يخلف وراءه حتى بعد تحطيم كثير من مؤسساته ، مصاعب مادية واجتماعية ، اذ يترك لنا انماطا من الوعي الاجتماعي الذي نشا في ظل النظم الاستغلالية والفاقة والاستعباد ... يترك لنا انماطا من الذهنيات والاتجاهات والاعراف والتقاليد والمفاهيم ، والايديولوجيات الرجعية والقيم الفردية التي ترعرعت ونمت في ظل الشروط والظروف الاجتماعية القديمة ، ان علينا ان نعي ذلك وعيا مسئولا وان نعي ايضا بان تصفية هذه التركة الضخمة والارث الجسيم لا يمكن تصفيتها بضربة واحدة ...ان هذه التركة وذلك الارث لايمكن تصفيتها بالحماس الانفعالي والشعارات الحماسية والاقوال الخلابة ... ان طريقتصفيتها يتم بالاسلوب الثوري الواعي القادر على العمل الدائب دونما تعب او كلال .

وليس غريبا بل من طبائع الاشياء ايضا ، ان يتاثر التطور الجديد ـ ولحدما ـ بالملامح السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفها النظام القديم ،وذلك في المراحل الاولى من هذا التطور ، والعملالثوري الجديد اذ يشرع باقامة الاسس المادية والاجتماعية الجديدة ، لا بد له من الابقاء على بقايا ملامح الحياة الاجتماعية التي خلفها المجتمع .

ان المراحل الاولى ، المراحل التي تشتبك فيها العلاقات وتختلط الملامح تتصف بتناقضاتها وتاثيراتها الخاصة ، لا يمكن تصفية التناقضات الكامنة في صميمها كما لا يمكن تخطي ما قد ينجم عنها من صراعات احيانا بالاجراءات الادارية والحلول شبه الثورية .

ان النظام القديم يخلف وراءه بعد انهياره بقايا من القيموالمفاهيم والاتجاهات كالانجاهات الراسمالية واحتياز الملكية الصغيرة الشائعة في الطبقة الوسطى والملكية الفردية للارض ، كما يخلف وراءه ايضا عددا من الاعراف والتقاليد الاجتماعية والايديولوجية الرجعية وما شاكل ذلك . وان هذه البقايا لا بد وان تخلق في مراحل البناء الاشتراكي الاولى عددا من الصراعات والتناقضات ، لها جذورها ولها اسسها المادية الواضحة .

على ان الوعي الاشتراكي الثوري هو القوة المحركة الاساسية القادرة على اطلاق يد المبادرات الثورية وتنظيم الارادات الموزعة من اجل تحقيق التغيير الاجتماعي وتطوير المجتمع والسير به سيرا ثوريا ، مرحلة بعد مرحلة ، في طريق البناء الاشتراكي ، وتحقيق ما يهدف اليه العمل الجماهيري على نحو واع منظم يستطيع الطليعة العربية الاشتراكية به ان تترجم عن وعيها للواقع الاجتماعي وان تجسد هذا الوعي من خلال ارادتها المنطلقة نحو التحقق في ارض الواقع بمؤسسات اجتماعية ومفاهيم وقيم تقدمية ، وبالتالي تحرير المجتمع الجديد من جميع البقايا المتخلفة من النظام القديم .

ان على الطليعة الثورية الواعية دورا اساسيا ، يزداد جسامة وضخامة منذ ان تمضي في المراحل الاشتراكية الاولى ، أي منذ انتقبض هذه الطليعة على زمام السلطة . ومن هنا يبرز لنا دور الدولة الكبير في التنظيم والتخطيط والعمل الاشتراكي في المراحل الاولى اذ تكون الدولة هي الاداة القومية التي تعمل وتوجه وتخطط لتحقيق الهدف والتعجيل ببلوغه . وتوفر الشروط المادية والاجتماعية التي تحقق بها التطوير الاجتماعي وتعجل بدفعه في الوجهة الاشتراكية .

من هنا نستطيع ان ندرك ونقيم الدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، ذلك الدور الذي يزداد خطورة وايجابية مع بدء التحول في بعض القطاعات الاقتصادية من الملكية الفردية الى ملكية الدولة ،باعتبار ان هذا التحول هو الخطوة الاولى في طريق الاشتراكية

ان الاقطار العربية في معظمها ان لم نقل جميعها يمكن اعتبارها في عداد البلدان المتخلفة . لقد استطاع البعض القليل منها ان يحقق تحرره من الاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية ، اما معظمها فلم يستطع ان يتحرر من العبودية الاستعمارية الا بعد هذه الحرب ببضع سنوات .

ولقد ظهر اخيرا في عدد من هذه الاقطار العربية اتجاه ثوريميل الى تجنب مراحل التطور الراسمالي والتوجه الى بنأء اسس اقتصادية تفتح الطريق امام التطور ونحو الاشتراكية .

لقد بدا واضحا لهذه الاقطار ان حل مشكلة التخلف الاقتصادية والاجتماعية فيها لا يمكن تحقيقه من خلال التجارب الراسمالية ، وان الحل الاشتراكي هو الجدير بتحرير هذه البلدان من قيود التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق ازدهار اسرع لقوى الانتاج .

ففي مثل المرحلة التاريخية المعاصرة حيث نمت الاحتكارات الراسمالية في البلدان الاستعمارية وارتبط نموها هذا باستغلال الشعوب المتخلفة ونهب ثرواتها الطبيعية والبشرية وتحويل بلادها الى مناطق للسيطرة او النفوذ الاستعماري .. في مثل هذه المرحلة لم يعد امام الراسمالية المحلية الا ان تحقق نموها على حساب جهد الملايين من ابناء الشعب في ظل جدران الحماية الكمركية العالية التي يتحمل الشعب نتائجها واثقالها ، كذلك لم يعد ثمة مجال امامها لحماية وجودها الاان تتحول الى ذيل للاحتكارات الراسمالية الاستعمارية واداة تساعد الاستعمار في احكام سيطرته ونفوذه على البلدان المتخلفة وتحويلها الى مستعمرات او اشباه مستعمرات او مناطق للنفوذ .

ـ التتمة على الصفحة ٥٥ ـ

في الاشتراكية العربية

– تتمة المنشور على الصفحة ٥ –

وفي كلا الامرين يتحمل الشعب اوضار الاستغلال ، ويتحمل الوطن اسواء التبعية دون ان يحقق الشعب والوطن تقدمهما المنشود ، وفي مثل هذه الحال تعود جميع الارباح الطائلة التي يتحمل تكاليفها الشعب في ظل جدران الحماية الكمركية العالية ، الى حفنة صغيرة من الراسماليين وعملاء الاستعمار ، بينما تظل الملايين الغفيرة تكابد الفقر والحرمان .

لقد استطاعت بعض التجارب الرأسمالية في العالم ان تحقق قدرا غير يسير من التقدم .. لقد استطاعت ان تطور القوى المنتجة وتكنولوجية الانتاج – واستطاعت ان تنظم الانتاج في حدود المشاريع الخاصة تنظيما علميا كما استطاعت من خلال هذا التنظيم ان تحقق نموا كبيرا في انتاجية العمل .

ولكن هذه التجارب لم تستطع ان تحقق هذا التقدم والتطور الا من خلال علاقات اجتماعية يسودها منطق الاستغلال وعلاقات دولية يسودها منطق السيطرة والاستعمار على حساب سعادة الملايين من القوى العاملة .

فالنظام الرأسمالي يعتمد بصورة اساسية على الربح ويعتبره القوة المحركة للانتاج الراسمالي ، وهو يسعى لتحقيق هذا الربح باعتباره هدف الانتاج عن طريق الملكية الراسمالية الخاصة لوسائل الانتاج التي تستثمر العمل الماجور وبكلمة اوضح يعتمد هذا النظام في تحقيق التقدم والتطور على استغلال الانسان لاخيه الانسان . فالذين يكدون ويكدحون ويهدرون عرق جهدهم في هذا المجتمع لا يربحون الا ما يكاد يبقى على رمق الحياة ، بينما تؤول الارباح الى القلة التي تستحوذ على ملكية وسائل الانتاج الاساسية في المجتمع ، ذلك ان اسلوب الانتاج والتملك في النظام الراسمالي يستند الى استثمار قلة من الافراد للبعض الاخر .

وليس هذا فحسب ، انما ارتبطت تجربة التقدم في الراسمالية بصورة واضحة ، بالنظام الاستعماري والتسلط واستثمار الثروات ونهبها من المستعمرات واستغلال جهد الملايين من العمال .

ان ثمرة مثل هذا التقدم والتطور الذي حققته الراسمالية لم يستطع ان يحقق العدالة الاجتماعية على الصعيدين القومي والعالمي ولم يستطع ان يحقق مجتمع الرفاهية والمساواة لغالبية الشعب ، انما كانت ثمرة التجارب الراسمالية في التقدم تاكيد الانقسام الطبقي في المجتمع وتفاقم التناحر الطبقي في احيان كثيرة وتراكم الثروات في ايدي فئة محدودةمن الراسمالية ،كذلك كانت ثمرة التجارب الراسمالية في التقدم ، ظهور الاستعمار الحديث واضعاف قدرة الدول المتخلفة على التقدم وانعدام التساوي في التقدم بين مختلف الدول .

اما في بلادنا العربية ، فاننا نجد ان بعض اجزاء الوطن العربي قد استطاعت ان تنال الاستقلال وا نتتخلص من الاستعمار المباشر ، وان بقي معظمها خاضعا للاستعمار غير المباشر . ولقد سارت هذه الاقطار العربية ، بعد استقلالها ، في طريق يعتمد بشكل او اخر على قواعد النظام الراسمالي وحاولت ان تشق طريقها نحو التقدم في محاولة للحاق بالدول التي سبقتها في هذا المضمار .

ولكن الذي تاكد لنا ، بوضوح ، ان تجربة التقدم الراسمالية التي جاءت على انقاض علاقات المجتمع الاستعماري الاقطاعي ، لم تات لتقضي على التناقض الطبقي الذي خلفه مجتمع الاقطاع والاستعمار ، انما اقامت هذه التجربة طبقات جديدة حاولت ان ترث الطبقات القديمة وخلقت ظروفا جديدة للاستغلال والاستثمار .

كذلك تاكد بوضوح ان هذه التجربة التي جاءت على انقاض الاستعمار الذي ارهق الشعب بالسيطرة والاستغلال ، قد مارستشكلا اخر من اشكال السيطرة والاستغلال الذي ارهق الشعب وابقاه بعيدا عن اهدافه في تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والازدهار .

فلقد فرضت القوى الراسمالية على الشعب اثقالا مرهقة لتزيد من ارباح حفنة من الراسماليين والتجار ، وذلك من خلال حماية مصالحها بالجدران الكمركية العالية التي كان يدفع الشعب ثمنها ، ومن خلال الجشع المتزايد لتحقيق ارباح خيالية في فترة قصيرة .

لقد مرت على الاقطار العربية ، سواء منها تلك التي تحررت – نسبيا – من نفوذ الاستعمار وقيوده ومعاهداته او تلك التي بقيت مشدودة الى عجلته رغم الاستقلال الظاهري .. لقد مرت عليها سنوات عديدة وهي تشق طريقها على اساس من تجربة التقدم الراسمالية ، ولكن هذا التقدم المنشود لم يتحقق على النحو المطلوب ، بل تاكد من خلال هذه التجربة ومنطقها ان الراسمالية المحلية غير قادرة على الانطلاق الاقتصادي المتحرر من النكسات .

ففي الاقطار التي بقيت خاضعة بشكل او اخر لبقايا النفوذ الاستعماري ، تحكمت الرجعية بالشعب وتسلطت عليه وفرضتالارهاب ولم تنتقل المصالح الوطنية التي كان يتحكم بها الاستعمار الى الجماهير الشعبية ، وانما بقي الاستعمار ، تشاركه حفنة قليلة من الرجعيين تستحوذ على هذه المصالح ، وبقيت غالبية الشعب محرومة معدمة ، واذ قدر لتلك الحكومات ان تحقق النزر القليل من التقدم، فقد احتكرته لنفسها وحصرته في مناطق محددة من البلاد حيث تنعم هي بثمارالتقدم لتترك الفقر والحرمان لملايين الشعب التي تتخبط في أسوأ الظروف واقساها .

اما في الاقطار التي استطاعت ان تحقق استقلالها متحررة من معاهدات الاستعمار ونفوذه الصريح ، فقد سيطرت الرجعية على الحكم ايضا وسارت نحو تركيز الملكية في ايدي افراد قلائل ، وهنا ايضا لم تستطع التجربة الراسمالية الا ان تحقق قدرا محدودا من التقدم والرقي ، يوازي ما خلفته في الوقت نفسه من عوامل الاستغلال والجشع وصوره الرهيبة التي جعلت من غالبية الشعب فريسة لقلة من التجار الصناعيين والمرابين .

لقد كانت حصيلة هذه التجربة ، التي امتدت في بعض الاقطار العربية بضع عشرات من السنين ، تجمع الملكية في ايدي فئة محدودة واستحواذها على السلطة السياسية وايجاد طبقات جديدة بدلا من الطبقات القديمة التي عاشت في ظل الاوضاع الاقطاعية والاستعمارية وخلق ظروف جديدة للتسلط على الشعب وارهابه واستثمار طاقاته والحيلولة بينه وبين الانطلاق في طريق تحقيق اهدافه القومية والاجتماعية ، وبقي الشعب في غالبيته الساحقة محروما من الملكية بعيدا عن السلطة رازحا تحت نير الاستغلال والاضطهاد .

وبكلمة اوضح ، لم تستطع هذه التجربة الرجعية ان تؤمن لغالبية الشعب شروطا معيشية افضل ، تمكنها من الحياة بعيدا عن وطأة الاستغلال والاستعباد ، وتوفر لها اسباب الرخاء والعدالة والمساواة ، كما لم تستطع ان تنزع حرية الوطن وتؤكدها بصورة كاملة .

لقد بدا واضحا ان هذه التجربة الرجعية لم تنجح في تصفية التناقضات الاجتماعية الكبرى لانها قامت على اسس وقواعد اجتماعية كان من شانها ان تخلق تناقضات اجتماعية كبرى م ن نمط اخر ، كما انها لم تنجح في تقديم الحل المنشود لمسالة التقدم ، لان الرساميل الخاصة في اقطارنا المختلفة قدعجزت عن انماء الموارد الكبيرة وتجميع المدخرات الواسعة الضرورية لتحقيق التقدم وانشاء صناعة حديثة .

وفي ظل واقع كهذا الواقع العربي الذي نعيشه اليوم ، تاكد ، بوضوح ، ا نطريق التطور الاشتراكي هو الطريق الذي ينبغي على الامة العربية سلوكه ، لا لان الاشتراكية حتمية تاريخية فحسب ، بل لان الواقع العربي يشير بوضوح الى ان النهج الراسمالي غير قادرعلى تحقيق التقدم المنشود في مثل اقطارنا المتخلفة الضعيفة التطور ، وهو عاجز عن تسوية قضايانا الاقتصادية والاجتماعية وبناء مجتمع عادل ثم

ياتي بعد ذلك النجاح الذي تحرزه الاشتراكية اليوم في ارجاء العالم وخاصة على صعيد التطبيق ليؤكد اكثر فاكثر قدرة الحل الاشتراكي على تحقيق التقدم الاجتماعي في بلادنا وضمان النهوض الاقتصادي فيهما .

ان الاقطار العربية لم تستطع حتى الان ان تبلغ مرحلة الراسمالية الصناعية الناضجة وهي في معظمها ما زالت تابعة للنفوذ الاستعماري او هي تحتفظ ببقايا العلاقات الاقطاعية ،بين الاوضاع الراهنة الداخلية منها او العالمية ، تؤكد امكانية الانتقال من اقتصاد شبه استعماري وشبه اقطاعي او من اقتصاد ينطوي على اوضاع وعلاقات راسمالية متطورة الى حد ما ، الى اقتصاد اشتراكي يتخطى مرحلة الراسمالية الصناعية الناضجة .

ان الخطوة نحو تحقيق تطور كهذا هي دون ادنى ريب خطوة ثورية وهي بتخطيها مرحلة الراسمالية الناضجة وتحولها نحو الطريق الاشتراكي تؤكد قدرة العمل الثوري على اختصار مراحل التطور التاريخي .

ان هذه الخطوة الثورية تاتي في اعقاب تطورات ثورية حاسمة تجري في المنطقة العربية هزمت فيها الرجعية وانتصرت فيها الجماهير الشعبية ، كما انها تاتي في وقت تكشف فيه للجميع وبوضوح تام الطبقة الرجعية للنظام الراسمالي وعجزت عن تحقيق تقدم اجتماعي حقيقي وعادل .

وهذا خلاف الحل الاشتراكي الذي يتيح اوسع المجالات لحل الصراع الطبقي وتوزيع عائد العمل على كل الشعب وتصفية قيود الاستغلال وتحرير الانسان سياسيا وفتح الطريق امام التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود .

ان الوطن العربي يشهد اليوم في اكثر من جزء من اجزائه تحولات اجتماعية حاسمة على طريق الاشتراكية ، ولم تعد الاشتراكية في بلادنا مجرد حركة سياسية او تيار فكري ، بل اصبحت تيارا حياتيا يؤثر على مجرى التطور في بلادنا العربية وفي العالم باسره وعلى موقف الانسان من المجتمع والحياة .

وعلى الرغم من كل التطورات الاجتماعية والسياسية التي تمت من خلال النضال الثوري فان الرجعية العربية لم تستنفد بعد امكانياتها على اعاقة التحول الاشتراكي وتهديده، وانها ما انفكت تجد في العلاقات الاجتماعية الراهنة التي ما زالت تشكل الى حد كبير امتدادا للعلاقات القديمة ، امكانية واسعة للتاثير على التطور العربي نحو الاشتراكية .

ولكن جميع هذه المحاولات الرجعية غير قادرة على ارجاع عجلة التاريخ الى الوراء ، فالنظام الاجتماعي الراسمالي في العالم قد شارف نهايته بعد ان استنفد مبررات وجوده ولم تعد هناك من قوة قادرة على ايقاف تفسخ هذا النظام واندثاره ، وان الاشتراكية قد اصبحت حياة اجتماعية نعيشها بعض الشعوب او هدفا اساسيا تتجه نحو البقية الباقية من الشعوب .

ان الاقطار العربية التي اختارت طريق التحرر الاشتراكي تواجه اليوم قضية اساسية هي قضية التطور الداخلي وغدت طريقا لاختصار مسافة التخلف ما بين بلادنا والبلدان التي استطاعت ان تحقق تقدما كبيرا .

فالعمل الاشتراكي لم يعد مجرد هدم للنظام القديم ، بل انه يرنو الى ابعد من ذلك بكثير . انه يريد ان يجيب عن جميع الاسئلة التي يطرحها التطور الاشتراكي وجميع ما يتعلق ببناء مجتمع تسوده علاقات انسانية جديدة لا اثر فيه للتناقضات الاجتماعية المختلفة .

ولعل من ابرز المهمات التي تواجه عملية التحول الاشتراكي في بلادنا ، ان هذه العملية تتم اليوم مستندة الى اساس اقتصادي متاخر ومختلف ، الامر الذي يجعل عملية التحول الاشتراكي عملية طويلة الامد تتطلب مواصلة الجهد الانساني بكل وعي وتصميم .

ان بلادنا ما زالت حديثة عهد بالتحرر من الاستعمار ، وحتى وقت قريب كانت القوى العادية علينا تستنزف جهودنا وثرواتنا وتبقينا في حالة قاسية من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وحتى اليوم ما زالت بلادنا تعتبر من البلدان المتاخرة رغم ما تتمتع به من امكانيات وثروات واسعة من طبيعية وبشرية .

ان مثل هذه الظروف تضع عملية التحول الاشتراكي امام صعوبات جمة وحيال مهمات اساسية كبرى ، فالثورة تريد ان تبني القاعدة الاقتصادية اللازمة لتحقيق بناء اشتراكي متين ومستقر ، على ان هذه الثورة من جهة اخرى غير قادرة على تغيير القواعد الاقتصادية وتصفية المشكلات المادية والقضاء على البؤس والاستغلال بين عشية وضحاها وبضربة عصا سحرية !

لذلك نجد عملية التحول الاشتراكي في بلادنا تلجا الى العديد من الوسائل لمجابهة ظروف الواقع العربي الراهن وانجاز مهمة بناء القاعدة الاقتصادية اللازمة فهي تارة تدخل في تسويات مع صغار الملاك ، وهي تارة اخرى تعتمد على راسمالية الدولة ، وهي تارة ثالثة تبقى على قطاع خاص واسع نسبيا يعمل الى جانب القطاع العام ويدعم تطوره بشكل موجه .

ان هذه العلاقات الجديدة التي يتسم بها التحول العربي الاشتراكي في مراحله الاولى ، لا يمكن تجاوزها بسهولة ويسر ، ولكن التقدم الاجتماعي المطلوب سيبقى دوما مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتغلب على امثال هذه العلاقات وتحويلها الى علاقات اشتراكية متكاملة .

ان عملية التحول العربي الاشتراكي تواجه اليوم عددا من العوامل اولها يكمن في بقايا المجتمع القديم وعناصره الاقتصادية والسياسية وثانيها يكمن في الوعي الاجتماعي المتخلف بين قواعد واسعة من ملايين الشعب .

ان عملية التحول الاشتراكي ما زالت تواجه النزوع الى الملكية الخاصة لدى بعض الفئات الاجتماعية ، كما انها ما زالت تواجه بعض المصاعب في الاوساط البورجوازية المثقفة التي ارتبطت فكرا اومصلحة بالنظام القديم ، ومع ان دور هذه العناصر في بلاد متخلفة كبلادنا الا انه

صدر حديثا

للشاعر

صلاح عبد الصبور

طبعة جديدة من ديوان احدث

ثورة في الشعر العربي الحديث

الثمن ٢٥٠ ف. ل

منشورات دار الاداب

ما زال يحتفظ لنفسه بتاثير واضح وان هذا التاثير ليبدو خطره كبيرا عندما تنجح في التاثير احيانا حتى على الجماهير التي عانت من الاستغلال والتي ترفض العودة الى نيره الثقيل ، وخاصة في الفترات التي يقع فيها خلل او ارتباك في العلاقات ما بين الحكم وبين القوى الشعبية نتيجة للمصاعب الموضوعية التي تعجز عن سد بعض الحاجات المادية كانتاج السلع الاستهلاكية او نتيجة لبعض المواقف السياسية الخاطئة او ما شاكل ذلك من الظواهر السلبية .

كذلك تواجه عملية التحول الاشتراكي في بلادنا تخلف الوعي الاجتماعي بين قواعد واسعة من القوى العاملة التي يفترض ان تكون سند التحول الاشتراكي وقوته الثورية . وان تخلف الوعي هذا يضعف من قدرة بعض القوى الشعبية على اسناد عملية التحول الاشتراكي ويسلب الثورة الاشتراكية جانبا من قواها الذاتية نتيجة لردودالافعال غير الواعية حيال الصعوبات الموضوعية ومشكلات مرحلة الانتقال والتناقض ما بين حاجات المواطنين منجهة والامكانيات المادية المتوافرة من جهة اخرى او حيال النقائص والاخطاء التي ترتكبها الاجهزة الادارية التي قد تظل بعض عناصرها بعيدة عن الانسجام مع عملية التحول الاشتراكي او معادية لها في بعض الاحيان .

ان بقايا العلاقات الاجتماعية الموروثة وانانية الملاك من جهة ، وردود الافعال حيال صعوبات مرحلة الانتقال وعجزها احيانا عن الاسراع بالتطورات الاجتماعية ، كل ذلك يشكل اليوم نقاط ضعف اساسية في عملية التحول الاشتراكي في بلادنا العربيةينبغي التنبه الى اهميتها منذ الشروع بخطوات التحول الاولى .

ان الاشتراكية نظام اجتماعي يستند الى الملكية العامة لوسائل الانتاج ، ذلك النظام الذي تتحرر فيه سائر العلاقات الاجتماعية من التناقضات الطبقية ومن مختلف عوامل استثمار الانسان للانسان ، ويتولى فيه الانتاج الاجتماعي وتسييره القوى العاملة التي تنتجهويوزع فيه عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص ولكل حسب عمله .

غير ان الملكية العامة لوسائل الانتاج وسيطرة الشعب على وسائل الانتاج الراسمالية لاتفرض في المراحل الاولى لعملية التحول الاشتراكي في بلادنا العربية اليوم تاميم جميع وسائل الانتاج ، انما يمكن الوصول اليها بخلق قطاع عام يكون المحور الاساسي لعملية التنمية ويبقى الى جانبه قطاع خاص يشارك بجانب من خطة التنمية على ان يضمن ممارسته لمهامه من غير استغلال ومن غير توسع محتمل على حساب القطاع العام .

ان مثل هذا التضخم في جهاز الدولة سيحمل معه بذور يرافقها تشديد رقابة الشعب واطلاق يده في المبادرة للاسهام فيالعمل الاشتراكي وتخطيطاته الاقتصادية ذلك ان جهاز الدولة في حالة قيام القطاع العام والاشراف والتوجيه سيزداد ضخامة عندما يبدا باستيعاب هذه الوظائف والمسئوليات الاقتصادية الضخمة التي ستؤثر لا محالة على الوضع الاجتماعي الجديد .

ان مثل هذا التضخم في جهاز الدولة سيحمل معه بذور « البيروقراطية » وستتاكد البيروقراطية وتتوطد اذا لم يبادر الى اقامة رقابة شعبية منظمة منشأنها ان تقضي على بذور هذه البيروقراطية فتحل المبادرات الشعبية الخلاقة محلها والتي تطلق بحافز من الاحساس بمسئولية العمل الجديد .

ان الاشتراكية العربية بمحتواها ومضامينها القومية الانسانية والتي تلعب دورا اساسيا حاسما في حياة الامة العربية على صعيد النضال من اجل الهدم والتقويض وعلى صعيد النضال من اجل البناء والانشاء .. ان الاشتراكية العربية بخصائصها ومقوماتها هذه ، تعي الواقع المادي والاجتماعي الذي تؤكد لنفسها فيه ومن خلاله .. فهي ملزمة باتخاذ طرائقها واشكالها ووسائلها من خلال الظروف الحياتية التي تعيشها الامة العربية . لا بل واكثر من ذلك فان الاشتراكية العربية بفغل الظروف الاقليمية التي خلقتها التجزئة ، ستجد نفسها في مراحل التطبيق العربي الشامل ان لهذه الظروف اثرها على مدى التطبيق الاشتراكي وعلى سرعة انجازاته ، لا سيما في الخطوات الاولى من تلك المراحل .. ستكون هناك آثار مختلفة على مدى التطبيق وعلى سرعة الانجازات ما بين اقليم واخر . على ان هذه التاثيرات الاقليمية المتباينة يجب ان تعالج ضمن الخطة الاشتراكية العربية الشاملة ، وان تتم عملية تقليص الفوارق في التطبيق ، بصورة تدريجية ، حتى يقوم الاقتصاد الاشتراكي العربي الموحد بكل تفصيلاته ، وعندئذ تقوم على اساسه المؤسسات العربية الموحدة العليا لتكون هي المؤسسة الاشتراكية العربية الواحدة .

فالاصلاح الزراعي مثلا باعتباره اجزاء تقره وتاخذ به الاشتراكية العربية ، في مراحلها الاولى ، من شانه ان يقضي على نظام الاقطاع اذ يأخذ بمبدأ الملكية الصغيرة او التعاونيات الزراعية في الانتاج والاستهلاك والتسويق ... الاصلاح الزراعي ياخذ اشكالا من التطبيق تختلف في بعض اجزائها من قطر الى قطر وان ظل جوهر الاصلاح الزراعي واحدا .

ان هذا الاختلاف في التطبيق تقتضيه بعض الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمةمن قطر الىقطر ..اختلاف في جودة الارض وصلاحها في كثافة الزراعة ونوعيتها .. في علاقة الفلاح بالمالك .. في علاقات الفلاح بالفلاح .. في كمية الماء ووسائل السقي والارواء .. في طبيعة المجتمع الفلاحي .. في التقاليد والعادات السائدة .. فيهذا كله وفي غيره من الاسباب والعوامل التي تؤثر ولا شك على اشكال التطبيق ومداه .

ان هذه الاسباب والعوامل تؤثر على نسبة الملكية الصغيرة من قطر الى قطر، رغم انالهدف الموحد لقوانين الاصلاح الزراعي واجراءاته هو تفتيت الملكية الكبيرة وتصفية الاقطاع من اجل توزيع الارض على الفلاحين واقامة تعاونيات زراعية او من اجل الملكية العامة للارض الزراعية واعتبار ذلك كله من الاجراءات التي لابد من انجازها للسير في طريق الاشتراكية لمسالة الارض .

ان مراعاة بعض الظروف الاقليمية لدى الشروع في تطبيق النظرية الاشتراكية العربية لا يعني تفتيت هذه النظرية وتحويلها الى عدد من النظريات تختلف باختلاف الاقاليم بل على العكس منذلك ان الاشتراكية العربية على المستوى النظري كما هي على المستوى التطبيقي نواجه اليوم مشكلة خاصة بها هي مشكلة الواقع العربي بما في هذا الواقع من ظروف وشروط املتها التجزئة وما نجم عنها من ظروف واوضاع اقليمية متفاوتة ، وان من اهم مهمات النظرية الاشتراكية العربية ان تواجه هذا الواقع وان تضع له الحلول باعتبارها نظرية اشتراكية عربية قادرة على حل جميع مشكلات الواقع العربي وتخطيطها وتصفية جميع الفوارق الاقليمية من اجل اقامة المجتمع الاشتراكي العربي الواحد بقيمه ومفاهيمه ومؤسساته الاشتراكية الواحدة الكبرى .

بعد هذا نواجه سؤالا طالما طرح دوما من خلال الحوار الفكري مع الواقع العربي بشان النظرية الاشتركية العربية وحركتها ذلك السؤال: هل يمكن او هل يصح بناء اشتراكية عربية كاملة في جزء من الوطن العربي ؟

هذا السؤال في الحقيقة قد طرحه واقع التجربة العربية الاشتراكية حيث نجد الاشتراكية العربية تدخل مرحلة التطبيق الاولى فيجزء من الوطن العربي هوالجمهورية العربية المتحدة . ومنذان دخلت الاشتراكية العربية هذه المرحلة التطبيقية بدا الجدل يدور حول امكانية بناء اشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ، وبالتالي حول امكانية بناء اشتراكي كامل في كل جزء عربي بمعزل عن الاجزاء الاخرى.

ان الاشتراكية العربية يمكن ان تبدا انطلاقها في اي جزء من الوطن العربي ، ولكن لا يمكن لهذه الاشتراكية ان تاخذ شكلها الكامل .. لا يمكن ان تتجسد نظريتها كاملة في الواقع العربي ما لم تاخذ امادها وابعادها الكاملة على الوطن العربي كله ذلك لاسباب سياسية

والاقتصادية واجتماعية وقومية عديدة . فنظرية الاشتراكية العربية نظرية صيغت من الواقع العربي ومتطلباته والحاحه على الحلول ولم تصغ ضمن الاطر الاقليمية المنعزلة .

فالاشتراكية العربية قد تضطر في حالة شروعها وانطلاقها من اقليم واحد ان تسلم تسليما مؤقتا باوضاع التجزئة في الوطن العربي ريثما تبدا انطلاقتها الكبرى وارتقاءها الى مستوى الوحدة العربية الكاملة .

اننا لا نريد ان نندفع اندفاع المغالاة فنزعم ان الاشتراكية لا يمكن ولا يصح على اية حال ان تبدأ خطواتها الاولى او مراحلها الاولى في جزء واحد من الوطن العربي وان هذه الخطوات ستظل محتجزة ريثما تتحقق وحدة الوطن العربي باسره ... كما اننا لا يصح ايضا ان نخضع فكرنا ونظرتنا لظروف الواقع الاقليمي في كل قطر فنذهب ممعنين في القول ، بان الاشتراكية يمكن ان تطبق كاملة وبكل تفصيلاتها ومراحلها وابعادها ضمن اطار الاقليم الواحد وان الوحدة يجب ان توجه وتقيد بخطوات التطور الاشتراكي .

لا هذا .. ولا ذاك !

ان صرح الاشتراكية العربية لا يكتمل بنيانه الا في الوطن العربي الواحد والا في ظل الوحدة العربية التي توفر لهذا الصرح من مواد البناء الطبيعية والبشرية ومن الشروط والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يضمن لهذه الاشتراكية تحقيق اهدافها في الكفاية والرفاه من جهة ، وفي العدالة من جهة اخرى .. ان تحقيق الوحدة العربية انطلاق بالاشتراكية العربية من نقطة اعلى وبامكانيات اوفر .

وان الاهداف العربية ـ كما سبق الايضاح ـ اهداف مترابطة لا يصح بل لا يمكن فصم بعضها عن البعض الاخر ، فهي تؤثر في بعضها البعض تاثيرا يبلغ حدا يكون معه انتزاع اي هدف من الاهداف الاخرى من الهدفين الاخرين ، معناه تشويه لجميع الاهداف على الصعيد النظري وعلى الصعيد التطبيقي في ان معا .

ان اية خطوة نحو الوحدة يجب ان يدرس اثرها دراسة واعية مسئولة على الاشتراكية والديموقراطية كما يجب ان يدرس ايضا اثر اية خطوة اشتراكية على الوحدة والديموقراطية .

ان هذه الدراسة الواعية المسئولية يمكن ان تحقق لدى استيعابها وتطبيق دلالاتها الانسجام في سير الامة العربية نحو اهدافها الثلاثة هذه دونما تعارض او تناقض او نضاد .

ومن هنا يتحتم على النضال الاشتراكي حتى قبل البدء بالبناء في اي جزء من الوطن ان يشجع اية خطوة من شانها تقليص الفوارق الاقتصادية كخطوة اولى في سبيل العمل الثوري العربي الشامل .

فحركة التصنيع التي تتسع وتتنامى في عدد كبير من اجزاء الوطن العربي ، يجب ان ندرك منذ اليوم ضرورة تحقيق التنسيق لاتجاهاتها لكيلا تتعارض وتتضاد هذه الاتجاهات ما بين قطر وقطر عربي اخر ، الامر الذي قد يضع اعباء جديدة في وجه العمل الاشتراكي فيما بعد .

ان الاشتراكية العربية تعمل من اجل قيام مجتمع عربي تسوده العدالة الاجتماعية ... مجتمع متحرر من الخوف والاكراه والاستغلال .. مجتمع العمل المبدع الخلاق الذي تقوم به الملايين من جماهير الشعب .

ان القضاء على الاستغلال وقواعده المادية والمؤسسات الاجتماعية التي تبرر هذا الاستغلال وتحميه هو بداية الطريق نحو اقامة هذا المجتمع العربي المنشود .

ثم بالعمل الانساني الخلاق تستطيع الامة ان تعبر عن امكانياتها وطاقاتها فالعمل هو الوسط او هو الاداة التي يستطيع من خلالها الانسان او الامة ان تؤكد مطامحها واهدافها وان تفجر امكانياتها وطاقاتها .

وان المسيرة التي تتاهب الامة العربية للاندفاع في طريقها اليوم، مسيرة صعبة عسيرة تعترضها مصاعب جمة يجب ان تذلل .. هذه المصاعب قد القتها في الطريق عهود طويلة من القهر والتجزئة والاستغلال ، عاشتها الامة العربية فتركت اثارها البشعة في كل ركن من اركان الوطن العربي .. اثار من اوبئة الفقر والجهل والمرض .

فاقامة الملكية العامة لوسائل الانتاج وادارة هذه الملكية ادارة ديموقراطية لا يمكن ان يتحققها ما بين غمضة عين والتفاتتها .. ان على الطلائع الاشتراكية ان تستوعب وتعي ظروف مجتمعنا العربي وطبيعته كيما تعرف هذه الطلائع وجماهير الشعب بمجموعها طريق الانطلاق في مسيرتها الثورية الى امادها وابعادها القصوى بمنجى من الهزات والانتكاسات والتقهقر التي قد تجرها وبالا على مجتمعنا العربي الاندفاعات العاطفية والمواقف المنفعلة السطحية دونما استناد الى راي نظري مدروس نابع من الواقع قابل للتجسيد فيه من جديد ، لانتشال هذا الواقع من مستواه والارتفاع به الى مستويات جديدة عليا .

على الحركة العربية الاشتراكية ان تعي الواقع العربي بكل ابعاده وان تستوعب مشكلاته ومعضلاته لكي يكون بوسعها التوصل الى الحل الواعي لقضية هذا المجتمع وتطويره ودفعه نحو الهدف المنشود .

ان ظروف الواقع الاجتماعي المتخلف لا بد وان تعكس اثرها على كل مرحلة من مراحل البناء وعلى كل خطوة من خطوات التطور ، لذا فان على الطليعة العربية الاشتراكية ان تدرك طبيعة هذه الظروف .. عليها ان تعترف باثر هذه الظروف في الوقت الذي يجب ان تعمل على تصفيتها والغائها بالعمل النابع من نظرية عملية ثورية وتخطيط بمقتضى هذه النظرية .

ان المراحل الاولى في طريق اقامة الملكية العامة لوسائل الانتاج يمكن ان تبدأ بخلق قطاع عام ـ كما سلف القول ـ يعطي الدولة الدور الاساسي في البناء والتخطيط ويضمن رقابة الشعب وسلطته ، فيحقق ملكية الشعب للجزء الاكبر من المرافق الاقتصادية كالصناعات الثقيلة والمتوسطة وصناعات التعدين والطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل بمختلف اشكالها والموانيء والمطارات ، والمصارف وطاقات القوى المحركة والسدود وكذلك الاشراف والمساهمة والتوجيه في التجارة الخارجية والداخلية والاستيراد وانتاج عدد من السلع الاستهلاكية وتوزيعها .

وقد تتطلب ظروف التطور الاشتراكي ان يترك للراسمال الفردي غير المستغل مجال العمل والمشاركة في جزء من مرافق الاقتصاد القومي ليسهم في عمليات التنمية كان يشارك بجزء من تنمية الصناعات الخفيفة او يشارك في التجارة الداخلية والاستيراد وانتاج بعض السلع الاستهلاكية وتوزيعها ، وان يكون له الحق في خدمة الاقتصاد القومي في المجال العقاري حيث تعطي الرساميل الفردية حق التملك العقاري الخاص تحت اشراف وتوجيه يمنعان المضاربة والاستغلال .

وتواجه الاشتراكية العربية ايضا مشكلة الارض الزراعية فالنظام الاقطاعي ما زال يسيطر في عدد غير قليل من الاقطار العربية ، كما ظهرت الراسمالية الزراعية التي تستغل الفلاحين استغلالا شائنا باستئجارها الاراضي واستثمارها وبتشغيلها مكائن الحرث والسقي بحيث يعود عليها اكبر مردود من نتاج الفلاحين وجهودهم .

ان تفتيت الملكية الكبيرة وحماية الفلاح من الاستغلال وتصفية مجتمع الاقطاع هو من الاتجاهات الاساسية في الاشتراكية لحل مشكلة الارض الزراعية باشاعة الملكية الصغيرة وتجديدها وانشاء التعاونيات الزراعية وجمعيات التعاون الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية في القرى والارياف .

ان جميع هذه الاجراءات خطوات اولى في سبيل البناء الاشتراكي بحيث تتحقق الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وتحقيق رقابة الشعب عليها وضمان ادارتها ادارة ديموقراطية .

ان العمل ، والعمل المستمر المنظم هو طريق الاشتراكية لرفع مستويات الانتاج وتوسيع قاعدة الثورية الوطنية وتنمية الدخل القومي .. ان العمل الانساني الخلاق هدف اساسي ودائم للاشتراكية العربية. على ان تنظيم فائض العمل القومي على اساس من العدالة متين ، هو الاخر هدف من الاهداف الرئيسية كما ان زيادة الانتاج والعدالة في

التوزيع ـ هما كما قلنا ـ من اهم اسس الاشتراكية العربية من اجل ان تتمتع الجماهير العاملة بفائض عملها وبمردود مجهودها .

ان عملية التوازن المستمر بين زيادة الانتاج وعدالة التوزيع يجب ان يرافقها ايضا ، المضي باستمرار في توسيع الخدمات الاساسية العامة ، وبخاصة في تلك المناطق التي تعاني من عوامل التخلف اكثر من غيرها .

فجماهيرنا الكادحة التي عانت طويلا من الاستغلال تعاني حنينا عميقا متصلا للحصول على ثمرة عملها ،وذلك بتوسيع المرافق والخدمات العامة وزيادة الاستهلاك في السلع ، على ان يتم ذلك كله ضمن التخطيط الاشتراكي الذي يستهدف تنمية المدخرات القومية وتوسيع المشاريع والاستثمارات الجديدة .

اما غاية الانتاج فيجب ان تكون اولا وقبل كل شيء ، رفع مستوى الشعب وتحقيق الرفاه الفعلي له في حياته وان العمل على زيادة الانتاج يجب الا يكون غاية لذاتها ، اي ان زيادة الانتاج من اجل توسيع المدخرات .. من اجل استثمارات جديدة .. من اجل زيادة جديدة في الانتاج .

ان هدف زيادة الانتاج يجب ان يكون توسيع الخدما توالاستهلاك في السلع كما يجب ان يكون توسيع الاستثمارات بالعمل هو تنمية المدخرات .

فما كان للاشتراكية العربية باهدافها ومضامينها القومية الانسانية ان تحيل الانسا نالى محض الة في جهاز الانتاج مهمتها العمل والعمل الالي فحسب .. ان الاشتراكية وان كانت تعتبر العمل وسيلتها للتقدم والنهوض الا انها لا تجرد العمل من جوهره الانساني الخلاق .

ان الانسان يتطلع الى اليوم الذي يستطيع فيه ان ينعم بثمرات جهده .. يطمح الى التحرر من العناء والمعاناة اللتين خضع لهما طوال فترات الانحطاط والبؤس والاستغلال . فعلى الدول العربية الاشتراكية او الدولة العربية الاشتراكية الواحدة فيما بعد ، ان تحقق نجاحا متواصلا سريعا ـ بقدر الامكان ـ في جميع مجالات الرقي والنهوض ، الاقتصادي والاجتماعي ، كما يجب ان تحقق نجاحا متواصلا سريعاباسرع ما يمكن ايضا في مجالات الرقي على الصعيد الانساني .

فهذا النجاح المزدوج هو الذي يفجر طاقات الانسان العربيليحقق المعجزات في ارضه .

ان الانسان العربي الذي ارهقه الاستثمار والاستغلال الطويل يجد ملاذه الانساني في الاشتراكية .. ملاذه الذي يحرره من الاستثمار والاستغلال ليعود لانسانيته فيعمل لنفسه ولشعبه في ان واحد ..

ان الهدف الاشتراكي هو تحويل ارباح الرساميل من يد حفنةمن الافراد مهما كان عددهم الى يد الشعب كله ، باشكال وصور مختلفة كالارتفاع بمستوى المعيشة والتوسعالمستمر في الخدمات العامة وتحقيق والنهوض والتطور المستمرين للاقتصاد القومي والارتفاع بمستواه والتوسع بالاستهلاك ضمن اطار خطة التنمية الاقتصادية .

ان الاشتراكية لا تمنع الاثراء على حساب الفير فحسب ، بل هي اكثر من ذلك تمنح كل انسان القسط الذي يستحقه من الثروة القومية ، وتفسح امامه مجالات العمل المثمر دون ان يهدر جهده .

ان سد الحاجات الشخصية لجميع المواطنين مادية كانت ام اجتماعية ام ثقافية يجب ان يكون هدفا اساسيا من اهداف الدخل القومي الىجانب العمل المستمر المتواصل من اجل زيادة الثروةالقومية بوجه عام .

ان جماهير الشعب العاملة في الدولة الاشتراكية العربية وان كانت هي المالكة الحقيقية لوسائل الانتاج ، الا انها تطمح للانتفاع بهذه الملكية على وجهها العادل السليم .. أي انها تريد ان تكون هذه الملكية في خدمة الشعب وان تكون القيمة الاخلاقية هي اساس العلاقات بين المواطن والمواطن الاخر وبين المواطن والادارة وبين المواطن والمجتمع .

فعلى الدولة العربية الاشتراكية ان تزيد من جهودها باستمرار لتحسين احوال العمل بتطوير اساليبه التكنيكية والعملية وتجديدها باستمرار والعمل على تقليص ساعات العمل قدر الامكان وتوسيع الخدمات واشاعة الاجواء الديموقراطية .

ان الانسان العربي الذي عانى عهودا طويلة بشعة من انظمة الاستغلال والاستثمار والتخلف يتطلع الى ذلك اليوم الذي ينتهي فيه استثمار الانسان للانسان مهما كان شكل هذا الاستثمار .

فالربح الراسمالي يعتبر قاعدة اساسية من قواعد المجتمع الاستغلالي المبني على استثمار الانسان للانسان ، وحيث ان الاشتراكية تعمل على تحويل ملكية ادوات الانتاج ليد الشعب فانها تعمل بطبيعة الحال على تحويل الربح الراسمالي باعتباره قاعدة من قواعد الاستغلال لصالح الشعب لا لصالح حفنة من الافراد .

ان النظام الاشتراكي الذي يوفر امكانيات العمل لجميع المواطنين القادرين على العمل حسب قواهم وطاقاتهم وكفاءاتهم يعمل في الوقت نفسه على حماية المواطنين من نتائج الربح المستغل وحماية كل فرد للملكية غير المستغلة التي اكتسبها بعمله وجهده وتنميتها ايضا الى الحدود التي لا تتحول بها الى ملكية مستغلة .

ان ملكية الشعب لوسائل الانتاج والعمل الشعبي المبدع من اجل تطوير الانتاج وزيادة الدخل القومي وتوسيع قاعدة الثروة القومية كل ذلك يجب ان يواكبه حق الشعب في ادارة ملكيته وتوجيه اقتصاده القومي ومراقبة تطوره والاسهام في ادارته والمشاركة في بناء حياته... ويجب ان توفر للشعب « الديموقراطية » باعتبارها الضمانة الاساسية للشعب ، والتي من خلالها يستطيع ان يحقق انتفاعه الحقيقي من ملكيته وثمار جهده وتطوير حياته في نهج متطور صاعد .

هذه نظرة عجلة نلقيها على واقعنا العربي بما ينطوي عليه هذا الواقع من عوامل التناقض الناجم عن صفته الطبقية وتخلفه وما ساده من ظروف الاستغلال والاستعباد الطويلة ... نظرة نلقيها على هذا الواقع لنتلمس بعدها طريق التطور التاريخي المحتوم ... طريق بناء المجتمع العربي الاشتراكي الواحد على الارض العربية .

بغداد — فؤاد الركابي

صدر حديثا :

كلمات فلسطينية

اول ديوان للشاعر الطليعي

حسن النجمي

منشورات دار الاداب

الثمن ٢٠٠ ق. ل.